العملة الرقميّة الحكوميّة المقترحة وآلية عملها

د. فؤاد بن حدو

جامعة الشهيد أحمد زبانة - غليزان- دولة الجزائر

أدت الثورة التكنولوجية الهائلة والمتسارعة التي يشهدها العالم وخاصة في مجال الرقمنة إلى ظهور عملات رقمية افتراضية تشتغل كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة وتتداول عن طريق الانترنت عوض طرق التداول التقليدية من يد بيد أو عن طريق الدفع الإلكتروني.

إنه نظرا للمخاطر التي تشوب هذه العملات لكونها مشفرة ومجهولة المصدر وغير خاضعة لرقابة البنك المركزي ويغلب عليها الغرر الفاحش والمقامرة ومع امكانية استعمالها في غسيل الأموال وأصبحت تشكل نقود موازية وخاصة. كان لابد للدولة والحكومات الإسراع في ايجاد عملة بديلة أمام الكم الهائل من العملات الرقمية التي أصبحت تحل محل العملات الرسمية. وبناء على ما تم ذكره تتضح لنا معالم وصورة إشكالية البحث الموسوم بـ: "**ما هية العملة الرقميّة الحكوميّة؟ وما هي آلية عملها؟**". ولأجل ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى:

- المبحث الأول: مفهوم العملة الرقمية الحكومية.
- المبحث الثاني: السياسة النقدية والمالية للعملات الرقمية الحكومية (الرسميّة).
- المبحث الثالث: نماذج عن بعض العملات الرقميّة الحكوميّة.

المبحث الأول: مفهوم العملة الرقمية الحكومية

أولاً- تعريفها: العملات الرقمية أو ما يسمى بالعملات المشفرة أو الافتراضية أو الإلكترونية أو المعمّاة. هي عبارة عن نقود لكنها غير موجودة بأشكال فيزيائية ومادية، بل إنها افتراضية وتتواجد في العالم

الافتراضي أو فضاء الإنترنت[1]. أما العملة الرقمية الحكومية أو الرسميّة فتعرف على أنها: "عملة رقمية مشفرة غير ملموسة يتم إصدارها تحت مظلة البنك المركزي بالضوابط المعروفة، وتداولها يتم على مستوى شبكة الانترنت".

ثانيًا- أهميتها: تكمن أهمية العملة الرقمية الحكومية في إعادة سيطرة العالم على السوق النقد العالمي، إعادة دور النقود كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة عوض المقامرة والمضاربات عليها، محاولة التخلص تدريجيًا من العملات الرقمية الافتراضية وإزاحتها من الأسواق والتقليل من الاضطرابات في الأسواق المالية.

ثالثًا-دورها: يكمن دور العملة الرقمية الحكومية في قيامها بجميع وظائف النقود المعروفة، إعادة سلطة الإصدار للحكومات، إعادة تنظيم سوق العملات بإزاحة العملات الرقمية الافتراضية من المعاملات، جعل أصول العملات حقيقية بدل أن تكون وهمية واستعادة العملات الحقيقية التي تم استبدالها بالعملات الوهمية.

رابعًا- مزايا العملات الرقمية الحكومية: يمكن جملها فيما يلي:

١. أنها عملة غير ملموسة وليس لها أي وجود فيزيائي.

٢. أنها عملة حقيقية لها وجود من خلال صبغتها القانونية والرسميّة.

٣. خاضعة لرقابة وتعليمات وضوابط الإصدار للبنك المركزي.

٤. غير قابلة للتزوير لكونها مشفرة وغير قابلة للتلف أو الإتلاف، وقابلة للتخزين إلكترونيًا وللسحب كذلك.

٥. سهلة النقل بدون كلفة أو حراسة.

خامسًا- غايات ودوافع وجود عملة رقمية حكومية: من بين غيات ودوافع الحكومات والبنوك المركزية[2]:

---

[1] أمناي أفيشكوا، "تعريف العملة الرقمية وتاريخ العملات الافتراضية والمشفرة"، أنظر الربط:"Https://Eumlat.Net/"، تاريخ الاطلاع، يوم 09/01/2020م، على الساعة 19سا و16د.

[2] "العملات الرقمية الحكومية...هل تقيد سوق المال؟؟"، مقال منشور بتاريخ: 14/05/2021، انظر الرابط: https:// www.aljazeera.net/ebusiness/2021/، تاريخ الاطلاع: 25/09/2021، على الساعة: 22سا و18د.

١. الخوف من فقدان السيطرة نتيجة انتقال المدفوعات والودائع والقروض من البنوك إلى العوالم الرقمية التي يديرها القطاع الخاص، وستكافح البنوك المركزية لإدارة الدورة الاقتصادية وضخ الأموال بالنظام في وقت الأزمة. ويمكن أن تصبح الشبكات الخاصة غير الخاضعة للإشراف فضاء للاحتيال وانتهاكات الخصوصية.

٢. التطلع إلى إرساء نظام مالي أفضل، حيث يوفر المال مخزنا موثوقا للقيمة ووحدة حساب ثابتة ووسيلة دفع فعالة، وأموال اليوم لها علامات متفاوتة، ويمكن أن يعاني المودعون غير المؤمن عليهم إذا فشلت البنوك.

٣. لا تزال عملة البيتكوين غير مقبولة على نطاق واسع وبطاقات الائتمان باهظة الثمن، ستحقق العملات الإلكترونية الحكومية نتائج ملحوظة لأنها مضمونة من الدولة، وتستخدم مركز دفع مركزيًا غير مكلف.

٤. تخفيض العملات الرقمية الحكومية نفقات تشغيل الصناعة المالية العالمية، التي تصل إلى أكثر من ٣٥٠ دولارا سنويًا لكل شخص على وجه الأرض؛

٥. تجعل العملات الرقمية الحكومية التمويل متاحا لقرابة ١.٧ مليار شخص يفتقرون إلى حسابات بنكية؛

٦. يمكن للعملات الرقمية الحكومية توسيع مجموعات أدوات الحكومات من خلال السماح لها بإجراء مدفوعات فورية للمواطنين وخفض أسعار الفائدة إلى ما دون الصفر.

٧. تخضع العملات الرقمية الحكومية لمراقبة الدولة للسيطرة على المواطنين، واستخدامها في فرض العقوبات، مثل: الغرامات الإلكترونية الفورية للسلوك السيئ؛

٨. يمكنها تغيير الجغرافيا السياسية من خلال توفير قناة للمدفوعات عبر الحدود وبدائل الدولار؛ العملة الاحتياطية في العالم وركيزة النفوذ الأميركي.

سادسًا- أوجه الشبه والاختلاف بين العملات الرقمية الافتراضية والعملات الرقمية الرسمية:

١. أوجه الشبه: يكمن أوجه الشبه بين العملتين فيما يلي:

ا. كلتيهما عملتين غير ملموستين وليس لهما أي وجود فيزيائي.

ب. كلتيهما عملتين مشفرتين لمنع تزويرهما.

ج. كلتيهما لهما وظائف النقود المعروفة من وسيط للتبادل ومقياس للقيمة وغيرها.

د. كلتيهما تستعملان كأداة للدفع والتسوية.

ه. كلتيهما لهما محافظ إلكترونية.

و. كلتيهما يتم تداولهما عن طريق منصات إلكترونية.

٢. أوجه الاختلاف: يكمل هذا الاختلاف الجوهري فيما يلي:

ا. العملة الرقمية هي عملة وهمية افتراضية لا وجود لها حقيقية في أيدي الناس، أما العملة الرقمية الحكومية؛ فهي عملة ليست افتراضية بل حقيقية لكن غير ملموسة.

ب. العملة الرقمية هي عملة مشفرة أي لا يعرف أصحابها ولا يتم تتبع عمليات البيع والشراء التي تتم بها حول العالم. أما العملة الرقمية الحكومية فهي ليست مشفرة ويعرف أصحابها مع إمكانية تتبعها.

ت. العملة الرقمية هي عملة خاصة بمعنى إصدارها يتم عن طريق أفراد وشركات، أما العملة الرقمية الحكومية فهي عملة الدولة.

ث. العملة الرقمية هي نقود غير قانونية على عكس العملات الرقمية الحكومية فهي نقود قانونية ورسمية.

ج. العملة الرقمية تشهد تذبذب كبير في الأسعار فهي ترتفع بشكل جنوني أحيانًا وتنخفض بشكل جنوني كذلك عكس العملات الرقمية الحكومية التي تمتاز بالثبات النسبي.

ح. العملة الرقمية هي نقود لا مركزية على غرار العملة الرقميّة الرسميّة فهي مركزية.

خ. إمكانية إصدارها من أي شخص في العالم عن طريق التعدين يتقن استخدام علم الحاسوب والبرمجيات والخوارزميات الرياضية، بينما إصدار العملة الرقمية الحكومية يتم تحت غطاء وأمر من السلطة النقدية.

د. عدم وجود سلطة رقابية أو قانونية عليها؛ فهذه العملات موجودة على الشبكة العنكبوتية وتنتقل من بلد إلى آخر بكل حرية وبدون أية حواجز أو حدود. بل هي تسبح في الفضاء الإلكتروني بكامل حريتها على عكس العملة الرقمية الرسمية فهمي تحت رقابة البنك المركزي، ومعرفة دخولها وخروجها من البلد كميةً وقيمةً.

ذ. غياب تشريعات وتنظيمات قانونية تؤطر عمل العملات الرقمية؛ بينما العملات الرسمية لها تشريعات وقوانين تؤطر عملها.

ر. عدم وجود أي غطاء لهذه العملات الرقمية سواء من الذهب أو عملات أجنبية أو إنتاج ؛ أي انها ليست مرتبطة. بينما العملات الرقمية الحكومية فهي خاضعة لقوانين الإصدار المعروفة.

ز. العملة الرقمية تعتبر عالية المخاطر، ولن يستفيد تجارها أو مستعمليها من أي حقوق. عكس العملات الرقمية الرسميّة التي تحتوي على ضمانات حكومية؛

س. لا يمكن الاعتماد على العملة الرقمية في الاقراض لعدم ثبات اسعارها وبالتالي الاضرار بذوي الحقوق، عكس العملات الرقمية الرسمية الحكومية التي تتميز بالثبات نسبيا.

ش. عدم وجود وسطاء بين البائعين والمشترين لهذه العملة، بل لا حاجة إلى وسطاء؛ لأن عملية التبادل تتم بسهولة وسرعة فائقة عن طريق شبكة الإنترنت من خلال مبدأ الند بالند ومن غير كلفة أو رسوم مادية كالموجودة في تحويلات الأموال المعهودة، اما بالنسبة للعملات الرقمية الحكومية فيمكن كذلك العمل بهذه الطريقة شرط عن طريقة منصة بلوك تشين ومع دفع الرسوم والضرائب.

المبحث الثاني: السياسة النقدية والمالية للعملات الرقمية الحكومية (الرسميّة)

أولاً– السياسة النقدية والعملات الرقمية الحكومية: الأكيد أن العملات الرقمية الافتراضية بمختلف أنواعها اذا تم الاعتراف بها من قبل الدول كنقود رسمية وقانونية ستؤثر فعلاً على المعروض النقدي وبالتالي على أدوات السياسة النقدية. ويبقى السؤال المطروح هنا كيف سيتم التحكم فيها في حالة الانكماش أو التضخم وخاصة أنها نقود مشفرة وإصدارها يتم بشكل عشوائي لغرض المضاربة والمقامرة ؟ والأكيد أن الأدوات الكمية سوف تعجز أمامها لأنها عملات غير مراقبة من قبل البنك المركزي وبالتالي يصعب التحكم نظرًا لسياستها النقدية اللامركزية .أما بخصوص العملات الرقمية الحكومية فبما أن إصدارها خاضع لرقابة السلطة النقدية وضوابطها فانه يسهل التحكم فيها بتطبيق أدوات السياسة النقدية ولن يكون هناك أي اشكال لأنها في الأخير تعتبر نقود متطورة فقط وذلك عن طريق رقمنة أدوات السياسية النقدية وجعلها اتوماتيكية للتحكم فيها.

ثانيًا- السياسة المالية والعملات الحكومية: من المتوقع أن يكون للعملات الرقمية الافتراضية أثراً ملموساً على السياسة المالية، عن طريق تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية المتوقعة وبالتالي على الموازنة العامة للدولة، وذلك لصعوبة مراقبة الصفقات والتبادلات التجارية والتحويلات المالية التي تتم من خلال شبكة الانترنت، وبين الطرفين المتعاملي سواء من داخل البلد أو خارجه، مما يزيد من فرص التهرب الضريبي والجمركي، ويعمق ظاهرة الاقتصاد الخفي والموازي، ويؤثر في السياسات الاقتصادية بشكل عام. على عكس العملات الرقمية الرسمية فهي تحت رقابة وإشراف الحكومات وذلك بوضع ميكانيزمات رقمية وإلكترونية تتماشى مع رقمنه العملات.

ثالثًا- الضبط من خلق النقود: أصبحت العملات الرقمية تشكل حملاً ثقيلاً على الاقتصاد والإنتاج الفعلي للدول في شتى المجالات، إذ إن العديد منها مازالت في نطاق المضاربات على فروق الأسعار غير مشاركة في الإنتاج الفعلي على المستوى العام. وإن كانت مرتبطة بسياسات نقدية تعمل آليا وفق البروتوكولات التي وضعت لها، إلا أن التوقعات المستقبلية لسيرها قد لا تبشر بخير، خصوصا أنها المحاولة الأولى للبشرية يجعل السياسة النقدية تحت إشرافي آلات إلكترونية مبرمجة، تصدر النقد وتتحكم في سياسات العرض والطلب[1].

رابعًا- تفادي ظاهرة التضخم والانكماش: إن ضبط عملية خلق النقود وإصدارها بشكل مضبوط أمرٌ صعب بالنسبة لدول بعينها حتى في النقود القانونية، فكيف بالعملات الافتراضية!! ذلك أن أغلب العمليات التي تتم على منصات التداول عبارة عن مضاربات الهدف منها هو الربح السريع، وسرعان ما يتم تصفيتها بعدما يتم تحقيق الهدف منها، إضافة إلى أغلب العمليات التي تتم هي عمليات غير مشروعة ولا تتماشى مع الخطط الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها، وهذا يعني أن التحكم بحجمها وتدفقها أمر صعب.

خامسًا- محاربة عمليات غسيل الأموال: لا تخضع العملات الرقمية لإشراف أي جهة رقابية على مستوى العالم، كما في العملات الرسمية المراقبة من خلال حكومات الدول والبنوك المركزية، وهو ما يجعل العملات الرقمية وسيلة وأداة سهلة لغسيل الأموال وعمليات الاتجار غير المشروع. وتتيح المعاملات

[1] عبد القادر العاطف، "متطلبات الحكومة الإلكترونية في مواجهة مخاطر الاقتصاد الافتراضي"، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، الجزائر،2012م، ص 11.(بتصرف).

التي تتم باستخدام العملات المشفرة مزيدا من إخفاء الهوية لمرسلي الأموال ومتلقيها[1]. وهذا ما أكده بنك التسويات الدولية على أن العملات الافتراضية تستخدم في تسهيل غسل الأموال، وهجمات القرصنة للحصول على فدية وغيرها من الجرائم المالية[2].

سادسًا- تقليص الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي (الوهمي): مع تزايد التعاملات المالية بالعملات الرقمية الافتراضية المشفرة، تتزايد الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي الذي يمثل الأصول الحقيقية من سلع وخدمات، وبين الاقتصاد الافتراضي المالي الوهمي المبنى على الأرباح المتأتية من فروقات المقامرة والمضاربة، وهذا ما قد ينذر مستقبلاً بانهيارات متوقعة نتيجة هذه العملات الافتراضية على عكس العملة الرقمية الحكومية والتي تمثل اقتصاداً حقيقيًا لأن الغاية من إصدارها من قبل الحكومات هو تسهيل انتقال السلع والخدمات بين الافراد والمؤسسات باعتبارها وسيط للتبادل وليس أداة للمقامرة المضاربة.

سابعًا- محاربة التهرب الضريبي: لا تستطيع الدولة أن تتقاضى أية ضرائب على العمليات التجارية التي تتم عن طريق العملات الرقمية المشفرة؛ لأنه لا يعرف من تعامل وحقق ربحًا من الاستثمار فيها، وبما أن الضرائب مصدر الدخل الأهم لأي دولة فمِن المُقرر أن هذه العملات ستضر مع الوقت باقتصاد الدول على المدى المتوسط والبعيد وهذا لكثرة الطلب على العملات الافتراضية على عكس العملات الرقمية الحكومية والتي لها نظام يمكنها من معرفة أصحابها. فقد بلغت الفجوة بين الضرائب المدفوعة والمستحقة في الولايات المتحدة الامريكية ما يقرب من ٦٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٩ ويمكن أن تتضخم إلى ٧ تريليون دولار إذا تركت دون معالجة[3].

ثامنًا-محاربة الإرهاب والسوق السوداء: إن ميزة إخفاء الهوية التي توفرها العملة بحد ذاتها أداة جذب سريعة للمجتمع الإجرامي، ومن الأمثلة المشهورة على مثل هذه الميزة ما عُرف بسوق)طريق الحرير(،

---

[1] " العملات الرقمية: الشرطة البريطانية تصادر 180 مليون استرليني من العملات المشفرة"، تاريخ النشر: 13/07/2021م، انظر الرابط: https://www.bbc.com/arabic/business-57820286، تاريخ الاطلاع: 23/09/2021م، على الساعة: 22/09/2021م، على الساعة: 23سا و20د.

[2] خالد المنشاوي، " غسيل الاموال وتمويل عمليات مشبوهة تحاصر العملات المشفرة'، تاريخ الشر: 28/07/2021، انظر الرابط: https://www.independentarabia.com/node/236616/، تاريخ الاطلاع: 22/09/2021، على الساعة: 22سا و29د

[3]"أمريكا تفكر في إنشاء عملتها الرقمية الرسمية"، مقال منشور بتاريخ: 23/05/2021م، انظر الرابط: https:// www.alarabiya.net/aswaq/financial-markets/، تاريخ الاطلاع: 26/09/2021م، على الساعة: 12سا و46د

والذي يعتبر من أنشطة الأماكن الإجرامية على شبكة الإنترنت لإمكانية إخفاء هويات مستخدميه[1]. أما العملات الرقمية الرسمية الحكومية فهي عملات يعرف صاحبها والمتعامل بها ولهذا تجعل العالم أكثر أمنًا وسلامًا.

المطلب الرابع: إصدار العملات الرقمية الرسمية الحكومية

أولاً- شروط وضوابط الإصدار: الشروط والضوابط المقترحة من قبل الباحث لإصدار العملات الحكومية هي على الشكل التالي:

١. أن يكون إصدار هذه العملات تحت إشراف ورقابة البنك المركزي وبالتالي إعطاء صبغة قانونية ورسمية لهذه العملات.

٢. على الإصدار أن يكون وفق الضوابط المعروفة كالغطاء المعدني أو العملات الاجنبية أو الناتج المحلي.

٣. أن تكون هذه العملات الرقمية الحكومية مشفرة مثل العملات الرقمية الافتراضية حتى يتفادى تزويرها.

٤. وضع نظام رقابي رقمي لتتبع هذه العملات تفاديًا للجرائم المالية.

٥. تفعيل منصة بلوكتشين أو أي منصة أخرى من قبل البنك المركزي حتى تبقى جميع المعاملات المالية تحت ضبط ورقابة البنك المركزي وبالتالي سهولة تتبع دفع الضرائب.

٦. التخلي تدريجيًا عن النقود الورقية على المدى المتوسط والبعيد.

ثانيًا- مراحلها: المراحل المقترحة من قبل الباحث لعمل العملات الحكومية هي كالتالي:

١. إصدار يكون تحت سلطة البنك المركزي وفق الضوابط الإصدار المعروفة.

٢. أن تحمل هذه العملات رقم تسلسلي مشفر لتفادي تزويرها.

٣. الحصول عليها من قبل الزبون يكون بعدة طرق؛ إما عن طريق تحصيل الشهري للراتب أو المعاش، أو عن طريق المبادلات التجارية أو عن طريق أو شرائها من سوق العملات.

٤. وضعها في محفظة إلكترونية تحمل رقم الحساب البنكي للمتعامل مع تعزيز أمن البيانات وحماية المعلومات الشخصية للزبون أو المستثمر.

---

[1] Piazza, Fiammetta, Bitcoin in Dark Web: AShadow over Banking Secrecy and A call for Global Response, 2017, Southern California Interdisciplinary Law Journal, 26(521), P521-546.

٥. استعمال منصة بلوكتشين أو أي سجل إلكتروني في عملية التحويل مع ربطها بالنبك المركزي من أجل المراقبة؛

المبحث الثالث: نماذج عن بعض العملات الرقميّة الحكوميّة

أولاً- العربية والاسلامية:

١. **مجلس التعاون الخليجي**: أعلن البنكان المركزيان في السعودية والإمارات توافقهما على نتائج مباحثات مشروع "عابر" لإنشاء عملة رقمية يمكن استخدامها بين البنوك التجارية المعنية؛ من خلال شبكة واحدة لتسوية المدفوعات عبر الحدود. وجاءت نتائج المشروع بهدف إثبات مبدأ وفهم ودراسة أبعاد إصدار عملة رقمية للبنوك المركزية، واستخدام تقنية السجلات الموزعة من كثب من خلال التطبيق الفعلي[1].

٢. **لبنان**: أعلن بنك لبنان أنه في صدد إعداد آلية لفرض نظام مالي جديد (CASHLESS SYSTEM)، لإطلاق عملة لبنانية رقمية خلال عام ٢٠٢١ من ضمن آلية تنظيمية لإعادة الثقة في البنوك وتحريك سوق النقد محليًا وخارجيًا، مما يسمح بانتقال لبنان من اقتصاد نقدي إلى اقتصاد رقمي[2].

٣. **تركيا**: قال رحمي آقتبه، رئيس جمعية المعلوماتية التركية، إن خبراء من البنك المركزي وهيئة البحوث العلمية والتكنولوجية التركية "توبيتاك"، يعملون على إطلاق عملة رقمية رسمية، تستند في قيمتها إلى عملة البلاد. ويستند إلى الليرة التركية وتمتلك مقابلاً ماديًا ملموسًا مع إمكانية التداول والبيع في أسواق المال العادية، وهي أمر مهم جداً لتطوير الاقتصاد الرقمي التركي[3].

---

[1] " مع ازدهار تداولها عالميًا...هل تطلق' دول الخليج عملة إلكترونية موحدة"، مقال منشور بتاريخ: 15/07/2021، انظر الرابط: https://alkhaleejonline.net/ تاريخ الاطلاع: 26/09/2021م، على الساعة: 20سا و46د

[2] جيسي طراد،" عملة رقمية في لبنان عام 2021"، مقال منشور بتاريخ: 19/11/2020م، انظر الرابط: https:// www.independentarabia.com/node/169611/ تاريخ الاطلاع: 26/09/2021م، على الساعة: 22سا و38د

[3] عائشة بوجو آغلو، "تركيا تستعد لإطلاق عمة رقمية قابلة للتداول بأسواق المال "، تاريخ النشر: 29/05/2021م، أنظر الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/، تاريخ الاطلاع: 26/09/2021، على الساعة: 11سا و14د.

ثانيًا- الدول الآسيوية:

- **الصين:** قامت السلطات الصينية بطرح عملتها "اليوان" الرقمي، لتصبح أول الاقتصادات الكبرى التي تطرح عملة رقمية حكومية[1]. ويقوم اليوان الرقمي برقمنة جزء من الأوراق الورقية والعملات المعدنية الصينية مع حماية المعلومات الشخصية والخصوصية، ومكافحة إساءة استخدامه في المقامرة عبر الإنترنت، وغسل الأموال والتهرب الضريبي. وأكد أنه سينشئ جدار حماية إلكتروني للمعلومات.[2] ولن يعتمد على تقنية سلاسل الكتل بينما تعتمد الكرونا الإلكترونية السويدية، التي يتم اختبارها حاليًا، على بلوكتشين[3]. كما أطلقت شركة "شيا" الناشئة التي تتخذ من الصين مقرا لها، عملتها الرقمية التي تسعى من خلالها إلى إعادة اختراع النقود الرقمية، لتصبح أول عملة خاصة مشفرة تدعى" Chia "حاصلة على موافقات حكومية[4].
- **اليابان:** وفي بيان، قال البنك المركزي باليابان، إن "المرحلة الأولى من التجارب، المقرر إجراؤها حتى مارس ٢٠٢٢، ستركز على اختبار الجدوى الفنية لإصدار وتوزيع واسترداد عملة رقمية للبنك المركزي .بعد ذلك، سينتقل بنك اليابان إلى المرحلة الثانية من التجارب، التي ستدقق في وظائف أكثر تفصيلا، مثل ما إذا كان سيتم وضع حدود على مقدار العملة الرقمية للبنك المركزي التي يمكن لكل كيان الاحتفاظ بها[5].
- **الهند:** صرح محافظ البنك المركزي في الهند شاكتيكانتا داس إن بنك الاحتياطي الهندي قد يطلق أول برامجه التجريبية للعملة الرقمية بحلول شهر ديسمبر المقبل وقال داس: "نحن نتوخى الحذر

---

[1] أحمد حاتم، " شيا"، عملة رقمية صينية تقتحم الاسواق العالمية"، مقال منشور بتاريخ: 05/05/2021، انظر الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/6، تاريخ الاطلاع: 22/09/2021، بتاريخ: 21سا على الساعة: 21سا و42د.

[2]"الصين تستكشف مدفوعات عابرة للحدود باليوان الرقمي"، تاريخ نشر المقال: 16/07/2021م، انظر الرابط: https://arabic.rt.com/business/1252461- تاريخ الاطلاع: 25/09/2021م، على الساعة: 22سا و57د

[3] "عملات رقمية من بنوك مركزية...هل يمكنها مواجهة العملات الشفرة"، تاريخ النشر: 06/05/2021م، انظر الرابط:https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/F، تاريخ الاطلاع: 27/09/2021م، على الساعة: 20سا و09د.

[4]أحمد حاتم،" شيا"، عملة رقمية صينية تقتحم الاسواق العالمية"، مقال منشور بتاريخ: 05/05/2021، انظر الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/6، تاريخ الاطلاع: 22/09/2021، بتاريخ: 21سا على الساعة: 21سا و42د.

[5] "اليابان.. البنك المركزي يبدأ تجارب على إصدار عملة رقمية"، تاريخ النشر: 05/04/2021م، انظر الرابط: https://arabic.rt.com/business/1218500، تاريخ الاطلاع: 27/09/2021م، على الساعة: 22سا و32د

الشديد حيال ذلك؛ لأنه منتج جديد تمامًا، ليس فقط للبنك،ولكن عالميًا،وكذلك كيفية تأثيرها في السياسة النقدية والعملة المتداولة"[1].

ثالثًا- الدول الأوروبية:

- **الاتحاد الأوربي**: دعا وزير المالية الألماني "أولاف شولتز" لإطلاق عملة رقمية أوروبية، مشيراً إلى أن ألمانيا ستدعم بشكل بناء العمل الذي يقوم به البنك المركزي الأوروبي بهدف إنشاء عملة يورو رقـــــــمية. وسيكون نسخة إلكترونية من أوراق النقدية وقطعها المعدنية، وستكون عملة رسمية يكفلها البنك المركزي الأوروبي[2].
- **بريطانيا**: أعلن بنك إنجلترا ووزارة الخزانة البريطانية عن إنشاء فريق عمل مشترك لتنسيق سبل استكشاف عملة رقمية للبنك المركزي. وستكون العملة الرقمية شكلاً جديداً من أشكال النقود الرقمية التي يصدرها بنك إنجلترا لتستخدمها الأسر والشركات جنباً إلى جنب مع النقد والودائع البنكية بدلاً من استبدالها[3].
- **السويد**: أعلن "ريكس بنك" السويدي، أنه بدأ اختبار عملة "الكرونة" الرقمية E-Krona، تمهيداً لجعلها عملة رسمية، ما يجعل السويد أول دولة في العالم لديها عملة رقمية مشفرة تابعة لبنكها المركزي. وجاءت هذه العملة الرقمية لمحاكاة الأنشطة البنكية اليومية، مثل المدفوعات والودائع، والسحوبات عبر المحفظة الرقمية[4].

رابعًا- الدول الأمريكية:

---

[1] "دولة جديدة تحاول فرض ضرائب على العملات الرقمية"، تاريخ النشر: 13/09/2021م، انظر الرابط: https://sa.investing.com/news/cryptocurrency-news/article-2184903، مقال تاريخ الاطلاع: 14/09/2021 على الساعة: 18سا و47د.

[2] "دعوات ألمانية لإنشاء يور رقمي"، تاريخ النشر: 16/04/2021م، انظر الرابط: https://www.dw.com/ar/، تاريخ الاطلاع: 26/09/2021م، على الساعة: 22سا و06د

[3] "بريطانيا تستعد لانضمام الى موضة العملات الرقيمة"، مقال منشور بتاريخ: 20/04/2021م، انظر الرابط: https://www.independentarabia.com/node/214366/، تاريخ الاطلاع: 26/09/2021م، على الساعة: 11سا و36د.

[4] "السويد...أول عملة رقمية تابعة لبنك مركزي العالم"، تاريخ النشر: 20/05/2020م، انظر الرابط: https://www.alarabiya.net/aswaq/banks/2020/02/23/، تاريخ الاطلاع: 27/09/2021م، على الساعة: 22سا و45د.

- **الولايات المتحدة الامريكية**: اتخذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي خطوة نحو تطوير عملة رقمية، حيث أعلن عن خطط لنشر ورقة بحثية بشأن المدفوعات الرقمية، مع التركيز بشكل خاص على الفوائد والمخاطر المرتبطة بعملات البنوك المركزية الرقمية[1]..
- **فنزويلا**: دخلت عملة فنزويلا الرقمية "بترو" المدعومة بالنفط "بترو" الأسواق العالمية في محاولة لتحقيق الاستقرار للاقتصاد الهش الذي تأثر بالأزمة السياسية المستمرة في البلاد والعقوبات الأميركية. وهي عملة تختلف عن العملات الرقمية الأخرى لكونها محمية بالنفط وثروة التعدين الفنزويلية[2].
- **جزر البهاما**: أصبح البنك المركزي لجزر الباهاما أحدث مؤسسة ماليّة وطنيّة تطلق عملة رقميّة مدعومة من الدولة.العملة المسمّاة بـ "ساند دولار". وقد تكون جزر البهاما أول دولة تُطلق بنجاح عملات رقميّة للبنك المركزي.حيث يمكن إرسال العملة الرقميّة واستلامها عبر تطبيق للهاتف المحمول، ويمكن استخدامها لدى أي تاجر "مع محفظة إلكترونيّة معتمدة من البنك المركزي على أجهزتهم المحمولة"[3].

يجب على الدول والحكومات الإسراع في إصدار العملات الرقمية الحكومية من أجل ضبط السوق النقدية، ومحاولة التخلص من العملات الرقمية الافتراضية أو على الأقل احتوائها لأنها تعتبر عملة موازية والغرض منها هو المضاربة والمقاربة وليس بناء اقتصاد حقيقي.

[1] "أمريكا تفكر في إنشاء عملتها الرقمية الرسمية"، مقال منشور بتاريخ: 23/05/2021م، انظر الرابط: https://www.alarabiya.net/aswaq/financial-markets/، تاريخ الاطلاع: 26/09/2021م، على الساعة: 12سا و46د.

[2] "فنزويلا أول دولة تطلق عملة رقمية...تعرف عليها"، تاريخ النشر: 03/10/2019م، انظر الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/10/3/، تاريخ الاطلاع: 27/09/2021م، على الساعة: 19سا و39د.

[3] " البنك المركزي في جزر البهاما يطلق العملة الرقمية sand dollar "، انظر الرابط: https://theqa.reviews/news/، تاريخ الاطلاع: 27/09/2021م، على الساعة: 22سا و54د.